

جزء فيه

ضعف حديث بركة أيدي المسلمين

وهو من الأحاديث التي يستدل بها الصوفية على جواز  
التبرك بآثار الصالحين

وهو مما تراجع عنه العلامة الألباني رحمه الله

تخریج:

أبي الحسن علي بن حسن بن علي العريضي الأثري  
غفر الله له، ولشيخه، وللمسلمين

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ بَرَكَةِ أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَسْتَدِلُّ بِهَا الصُّوفِيَّةُ عَلَى جَوَازِ التَّبَرُّكِ بِأَثَارِ الصَّالِحِينَ

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْوُضُوءُ مِنْ جَرِّ جَدِيدٍ مُخَمَّرٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ مِنَ الْمَطَاهِرِ؟ فَقَالَ: (لا، بَلْ مِنَ الْمَطَاهِرِ، إِنَّ دِينَ اللَّهِ الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ). قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ إِلَى الْمَطَاهِرِ، فَيُوتَى بِالْمَاءِ، فَيَشْرَبُهُ، يَرْجُو بَرَكَةَ أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ.

### حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ٢٤٢ ح ٧٩٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٤ ص ٢٨٧ ح ٢٥٣٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٨ ص ٢٠٣)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٤ ص ٤٧)، وَالْقُضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشُّهَابِ» (ج ٢ ص ١٠٤ ح ٩٧٧) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْحُلَوَانِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَرَّرُ بْنُ عَوْنٍ قَالَ: ثنا حَسَّانٌ<sup>(١)</sup> بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكِرْمَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

(١) تَصَحَّفَ عِنْدَ أَبِي نُعَيْمٍ إِلَى: «حِبَّان».

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكِرْمَانِيُّ الْعَنْزِيُّ، وَهُوَ يُخْطِئُ، وَيَهْمُ فِي الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْدِيبِ» (ص ١٧١): (يُخْطِئُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٣ ص ٢٦١): (قَدْ

حَدَّثَ بِإِفْرَادَاتٍ كَثِيرَةٍ... وَحَسَّانُ عِنْدِي مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ إِلَّا أَنَّهُ يَغْلُطُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٦ ص ٢٢٤): (رُبَّمَا أَخْطَأَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الضُّعَفَاءِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٢٥٥): (فِي حَدِيثِهِ

وَهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الضُّعَفَاءِ وَالْمُتْرُوكِينَ» (ص ٣٤): (لَيْسَ

بِالْقَوِيِّ).<sup>(١)</sup> اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَهْدِيبِ التَّهْدِيبِ» (ج ٢ ص ٢٤٥): (وَجَاءَ أَنَّ

أَحْمَدَ أَنْكَرَ عَلَيْهِ بَعْضَ حَدِيثِهِ).<sup>(٢)</sup> اهـ

الثَّانِيَةُ: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَادٍ الْمَكِّيُّ، وَهُوَ يُخْطِئُ وَيَهْمُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْدِيبِ» (ص ٤٨٥): (صَدُوقٌ، عَابِدٌ

رُبَّمَا وَهَمَ). اهـ

(١) وَأَنْظُرُ: «الضُّعَفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ١ ص ١٩٨).

(٢) وَأَنْظُرُ: «الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ٢ ص ٣٨١- بِرِوَايَةِ: عَبْدُ اللهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٨ ص ٣٣٦):

وَلِعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ عِدَّةٌ أَحَادِيثَ، وَفِي بَعْضِ رِوَايَاتِهِ مَا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْآثَارِ» (ج ٦ ص ١٩٣): (وَابْنُ

أَبِي رَوَادٍ كَانَ مَعْرُوفًا بِسُوءِ الْحِفْظِ، وَكَثْرَةِ الْغَلَطِ). اهـ

قُلْتُ: وَقَدْ تَكَلَّمْتُ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ نَافِعٍ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ٢ ص ١١٩): (وَكَانَ مِمَّنْ

غَلَبَ عَلَيْهِ التَّقَشُّفُ حَتَّى كَانَ لَا يَدْرِي مَا يُحَدِّثُ بِهِ، وَرَوَى عَنْ نَافِعٍ بِأَشْيَاءَ لَا يَشُكُّ

مَنْ الْحَدِيثُ صِنَاعَتُهُ إِذَا سَمِعَهَا أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ، كَانَ يُحَدِّثُ بِهَا تَوْهَمًا لَا تَعَمُّدًا، وَمَنْ

حَدَّثَ عَلَى الْحُسْبَانِ، وَرَوَى عَلَى التَّوَهُّمِ حَتَّى كَثُرَ ذَلِكَ مِنْهُ سَقَطَ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ، وَإِنْ

كَانَ فَاضِلًا فِي نَفْسِهِ). اهـ

قُلْتُ: فَلَا يَصِحُّ.

قَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ٢٤٣): (لَمْ يَرَوْ

هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ إِلَّا حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٨ ص ٢٠٣): (غَرِيبٌ تَفَرَّدَ

بِهِ حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ لَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَرِّزٍ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١٣ ص ١٠٧٥):

(قُلْتُ: وَحَسَّانُ هَذَا: مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَيَتَلَخَّصُ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ: أَنَّهُ صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ،

وَلَكِنَّهُ يُخْطِئُ، وَبِهَذَا وَصَفَهُ الْحَافِظُ فِي «التَّقْرِيبِ» مَعَ كَوْنِهِ مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ، وَفِي

تَرْجَمْتَهُ سَاقُ ابْنِ عَدِيِّ الشَّطْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْحَدِيثِ فِي جُمْلَةٍ مَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِهَا: «وَلَهُ حَدِيثٌ كَثِيرٌ، وَقَدْ حَدَّثَ بِإِفْرَادَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَلَمْ أَجِدْ لَهُ أَنْكَرَ مِمَّا ذَكَرْتُهُ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَهُوَ عِنْدِي مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ، إِلَّا أَنَّهُ يَغْلِطُ فِي الشَّيْءِ، وَكَيْسَ مِمَّنْ يُظُنُّ بِهِ أَنَّهُ يَتَعَمَّدُ إِسْنَادًا أَوْ مَتْنًا، وَإِنَّمَا هُوَ وَهْمٌ مِنْهُ، وَهُوَ عِنْدِي لَا بَأْسَ بِهِ».

قُلْتُ: فَمِثْلُهُ يَكُونُ حَسَنَ الْحَدِيثِ؛ إِذَا خَلَا مِنَ الْمُخَالَفَةِ وَالنِّكَارَةِ، أَوْ يَنْتَقِي مِنْ حَدِيثِهِ وَيَسْتَشْهَدُ بِهِ، كَالشَّطْرِ الْأَوَّلِ مِنْ حَدِيثِهِ هَذَا؛ فَإِنِّي كُنْتُ اسْتَشْهَدْتُ بِهِ حِينَمَا كُنْتُ خَرَجْتُهُ فِي «الصَّحِيحَةِ» بِرَقْمِ (٢٩٢٤) مِنْ طُرُقٍ، هَذَا أَحَدُهَا.

وَكَيْسَ حَدِيثُ التَّرْجَمَةِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ كَمَا يَأْتِي.

\* وَفِي كَلَامِ ابْنِ عَدِيِّ إِشَارَةٌ قَوِيَّةٌ إِلَى أَنَّ حَسَانَ هَذَا قَدْ يَقَعُ مِنْهُ الْخَطَأُ فِي الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ، وَتَارَةً فِي هَذَا، وَتَارَةً فِي هَذَا، وَقَدْ سَاقَ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضَّعْفَاءِ» (٢٥٥/١) مِمَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِ مِثْلًا لِكُلِّ مِنْهُمَا:

١ - فَرَوَى عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي أَخْطَأَ فِي إِسْنَادِهِ: «كَيْسَ هَذَا مِنْ

حَدِيثِ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ هَذَا مِنْ حَدِيثِ كَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ».

قُلْتُ: وَهَذَا وَهُمْ فَاحِشٌ جِدًّا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الثِّقَةَ (عَاصِمًا) مَكَانَ الضَّعِيفِ

الْمُخْتَلَطِ (الْكَيْثِ)!

٢ - سَاقَ لَهُ حَدِيثًا أَخْطَأَ فِي مَتْنِهِ؛ فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ أَنْكَرَهُ جِدًّا، وَقَالَ لِابْنِهِ:

«اضْرِبْ عَلَيْهِ!» وَأَقْرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (٩/٤١ - ٤٢).

\* وَذَكَرَ الذَّهَبِيُّ مِثْلًا ثَالِثًا مِنْ هَذَا النَّوْعِ؛ فَقَالَ فِي «الْمِيزَانِ»: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ تَفَرَّدَ بِهِ حَسَّانٌ، لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ».

قُلْتُ: وَحَدِيثُ التَّرْجَمَةِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ؛ فَإِنَّهُ مَعَ تَفَرُّدِهِ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الطَّبْرَانِيِّ؛ فَإِنَّهُ قَدْ خُولِفَ فِي إِسْنَادِهِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رحمته فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ١٢):

(أَخْرَجَهُ بِقَرِيبٍ مِنْ هَذَا الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، مِنْ طَرِيقِ حَسَّانِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكِرْمَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَحَسَّانِ صَدُوقٍ يُخْطِئُ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ صَدُوقٌ عَابِدٌ رُبَّمَا وَهَمَ؛ كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ»، وَالْخَبْرُ فِيمَا أَرَى مُنْكَرٌ). اهـ

وَالْحَدِيثُ أَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ رحمته فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ١ ص ٢١٤): (رَوَاهُ

الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَرِجَالُهُ مُوثِقُونَ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ ثِقَةٌ، يُنْسَبُ إِلَى الْإِرْجَاءِ). اهـ

وَاخْتَلَفَ عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ فِيهِ:

\* فَرَوَاهُ: حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكِرْمَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ نَافِعٍ،

عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِهِ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ٢٤٢ ح ٧٩٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي

«شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٤ ص ٢٨٧ ح ٢٥٣٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٨

ص ٢٠٣)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٤ ص ٤٧)، وَالْقُضَاعِيُّ فِي

«مُسْنَدِ الشُّهَابِ» (ج ٢ ص ١٠٤ ح ٩٧٧).

\* وَرَوَاهُ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَوَكَيْعٌ، وَخَلَّادُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جَرُّ مُحَمَّدٍ جَدِيدٌ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ تَتَوَضَّأَ مِنْهُ، أَوْ مِمَّا يَتَوَضَّأُ النَّاسُ مِنْهُ أَحَبُّ؟ قَالَ: «أَحَبُّ الْأَدْيَانِ إِلَى اللَّهِ الْحَنِيفِيَّةُ»، قِيلَ: وَمَا الْحَنِيفِيَّةُ؟ قَالَ: «السَّمْحَةُ» قَالَ: «الْإِسْلَامُ الْوَاسِعُ».

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٧٤ ح ٢٣٨)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٤ ص ٤٧)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٨ ص ٢٠٣).  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ الْمَكِّيُّ، وَهُوَ يُحْطَى وَيَهْمُ.  
الثانية: الإِعْضَالُ؛ فَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ وَاسِعٍ الْأَزْدِيَّ لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ.  
قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١٣ ص ١٠٧٦): (فَدَلَّ عَلَى خَطَأِ وَضَلِّ حَسَّانٍ إِيَّاهُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَثَبَتَ ضَعْفُ الْحَدِيثِ وَنَكَارَتُهُ). اهـ

قُلْتُ: وَالْوَجْهُ الثَّانِي هُوَ الرَّاجِحُ، فَالضُّوَابُ مُعْضَلًا.  
وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١٣ ص ١٠٧٤): («كَانَ يَبْعَثُ إِلَى الْمَطَاهِرِ فَيُوتِي بِالْمَاءِ فَيَشْرَبُهُ؛ يَرْجُو بَرَكَةَ أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ»: مُنْكَرٌ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ يَسْتَدِلُّ بِهِ الصُّوفِيَّةُ عَلَى جَوَازِ التَّبَرُّكِ بِأَثَارِ الصَّالِحِينَ  
قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١٣ ص ١٠٧٨): (وَلَقَدْ زَادَ مِنْ قِيَمَةِ هَذَا التَّحْقِيقِ وَضُرُورَةِ بَيَانِهِ أَنْبِيَّ سَمِعْتُ شَرِيطًا مُسَجَّلًا فِي رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةَ (١٤١٤) لِأَحَدِ الدَّكَاتِرَةِ الْمُدْرَسِينَ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ، مِمَّنْ يُحْسِنُ

الْوَعْظَ، وَلَا يُحْسِنُ الْعِلْمَ بِالْحَدِيثِ وَفِقْهِهِ، سَمِعْتُهُ فِيهِ يَحْتَجُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ  
التَّبَرُّكِ بِأَثَارِ الصَّالِحِينَ، وَيُصَحِّحُهُ بِطَرِيقَةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا مَعْرِفَةَ عِنْدَهُ بِهَذَا الْعِلْمِ  
الشَّرِيفِ). اهـ

تَنْبِيْهُ:

\* قَدْ حَسَّنَ الْحَدِيثَ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٥ ص ١٤٥)، ثُمَّ  
تَرَاجَعَ عَنْهُ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١٣ ص ١٠٧٤).



فهرس الموضوعات

الصفحة	الرقم الموضوع
٢	(١) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ بَرَكََةِ أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ مِنْ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَسْتَدِلُّ بِهَا الصُّوفِيَّةُ عَلَى جَوَازِ التَّبَرُّكِ بِأَثَارِ الصَّالِحِينَ.....